مقياس: الاندماج الاقتصادي الدولي

محاضرات شهر افريل

الفصل الثاني : أثار الاندماجات الاقتصادية

لا شك أن الممارسات و التجارب فضلا عن النظريات الاقتصادية تؤكد أهمية تحرير المعاملات التجارية ما بين الدول و دوره في زيادة رفاهيتها و هذا ما تناولته نظريات التجارة الدولية منذ ادم سميث و دافيد ريكاردو و لكن السؤال المطروح هو هل يمكن للاندماجات الاقتصادية (التي تمثل تحريرا للمبادلات التجارية ما بين عدد اقل من الدول) أن تحقق نفس أهداف و مكاسب التحرير التجاري الشامل؟ الإجابة على هذا التساؤل نجده في نظرية الاتحاد الجمركي التي تدرس الآثار الساكنة أو الاستاتيكية للاندماجات الاقتصادية و التي تمثل النظرية التقليدية لتي حللت أثار و مكاسب الاندماج الاقتصادي و لكن مع بروز موجة الاندماجات الاقتصادية للجيل الثاني أصبحت النظرية الأولى غير قادرة على تفسيرها و تفسير أثار المرجوة منها الأمر الذي أدى إلى ظهور نوع جديد من الآثار تسمى الآثار الديناميكية, والتي ترتكز على دور الاندماج في تحقيق مصداقية و شرعية السياسات الاقتصادية و استقطاب الاستثمار الأجنبي وتشجيع الاستثمار المحلي.

I. الآثار الاستاتيكية (نظرية الاتحاد الجمركي)

يمثل الاتحاد الجمركي أساس نظرية الاندماج الاقتصادي و هو ما ينطبق على باقي صور الاندماج أو التكامل, هذه النظرية لها من العمر أكثر من نصف قرن حيث تعود إلى أعمال كل من موريس باي, و هربرت كيرش و بالخصوص جاكوب فينر عام 1950. تعتمد هذه النظرية في دراستها لأثار الاندماج الاقتصادي على مصطلحي خلق و تحويل التجارة, سنحاول في هذا العنوان الإلمام بالجوانب الأساسية للنظرية و ذلك بعد التذكير بهذين المصطلحين ثم التفسير الهندسي للنظرية و أخيرا الاستعانة بمثال عددي أو حسابي من اجل ضبط أحسن للآثار الاستاتيكية.

I-1 : تذكير بمصطلحي خلق و تحويل التجارة (وهي عبارة عن أثار قصيرة الأجل)

إن تفسير ايجابيات التجارة الخارجية يكمن في أن التحرير التجاري يمكن المستهلكين و المنتجين من اقتناء سلعهم من المزودين الأقل كلفة و بالتالي الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة و بالتالي الرفع من رفاهية الدول, بالنسبة للاندماج

الاقتصادي الذي هو تسهيل للمبادلات ما بين عدد اقل من الدول و الإبقاء على الحواجز تجاه غير الأعضاء هل يستطيع أن يرفع من رفاهية الدول الأعضاء؟ الإجابة على هذا السؤال غير مؤكدة و هذا ما أشار إليه مصطلح خلق و تحويل التجارة.

1- **اثر خلق التجارة**:و يراد به الأثر النافع للاندماج الاقتصادي و ذلك عندما يؤدي الاندماج الاقتصادي إلى نقل الإنتاج من مصدر عالي التكلفة إلى مصدر اقل تكلفة من احد الأعضاء أي إن إنتاج الدولة العضو في الاتحاد يعوض الإنتاج المحلي الغالي الثمن و بتعبير آخر, الاستيراد من الدولة العضو اقل تكلفة من الإنتاج المحلي و بالتالي الاقتراب من الاستغلال الأمثل للموارد و زيادة رفاهية المستهلكين.

هذا الآثار الايجابي للاندماج يعظم أكثر في حالة ما إذا كان إنتاج الدول العضو هو الأكثر تنافسية مقارنة بإنتاج الدول غير الأعضاء أي تتحقق جميع ايجابيات التجارة الخارجية.

مثال: إذا كانت تكلفة إنتاج السلعة " س" في البلد "ا" هي 25 دولار وثمنها في البلد "ب" هو 20 دولار لكل وحدة و قد اتفقا الطرفان على إنشاء اتحاد جمركي, قبل تأسيس الاندماج كان البلد "ا" يحمي سلعته بتعريفة جمركية تساوي 6 دولار لكل وحدة يتم استيرادها من الخارج. بعد إنشاء الاندماج يتوقف البلد "ا" من إنتاج "س" بفعل إلغاء الحواجز الجمركية و يستوردها من "ب" و بالتالي إحلال الواردات الرخيصة الثمن من الدولة "ب" محل الإنتاج المحلي الغالي و هكذا يحدث تخصص دولي في الإنتاج ما يؤدي إلى تحقيق العديد من المكاسب على مستوى الإنتاج و الاستهلاك و بالتالي تحسين الرفاهية الاقتصادية.

مع تعميق التخصص يمكن للاتحاد أو الاندماج أن يعمم أثاره الايجابية على الدول غير الأعضاء ذلك لان زيادة الدخل في الدول الأعضاء بفعل تحسن رفاهيتها يؤدي إلى ارتفاع الطلب على سلع غير الأعضاء.

إن دراسة اثر خلق التجارة لا يجب إن يقف هنا إذ يجب إن نقارن ما بين تكلفة إنتاج البلد "ب" للسلعة "س" مع تكلفة إنتاج في باقي العالم, إذا كانت تكلفة "ب" هي الأقل فان كل مكاسب التحرير التجاري تحققت و أما إن كانت تكلفة إنتاج باقي العالم هي الأقل فانه هناك تحويل للتجارة.

2- **مصطلح تحويل التجارة**:

و هو الأثر العكسي لأثر خلق التجارة أو الجانب السلبي للاندماج الاقتصادي و يحدث عندما تحل واردات دولة عضو عالية التكلفة مكان واردات اقل تكلفة من

خارج الاتحاد و هذا بسبب المعالجة التفاضلية التي تحضى بها سلع الدول الأعضاء بالمقارنة مع سلع غير الأعضاء (الاتحاد أدى إلى إلغاء الحواجز على سلع الدول الأعضاء و الإبقاء عليها فيما يخص سلع غير الأعضاء) هذا من شانه أن ينقص من رفاهية الدول الأعضاء لأنه ينقل الإنتاج من منتجين أكثر كفاءة خارج الاتحاد الجمركي إلى منتجين اقل كفاءة داخل الاتحاد و بذلك نبتعد عن التخصص الدولي للموارد,أي أن الدولة تستخدم موارد كبيرة لاقتناء نفس السلعة .

مثال : لنعود إلى مثال الفصل الأول, و هو حالة إنشاء اتحاد ما بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي و قبل هذا كانت الجزائر تطبق تعريفة جمركية على كل وحدة من "س" مستوردة من الخارج و كان ثمنها في الجزائر هو 110 دولار وفي الاتحاد الأوربي 105 دولار و في باقي العالم 100 دولار.

قبل إنشاء الاتحاد كان المستهلكون يقتنون سلعة باقي العالم ب 110 دولار لسد و تغطية نقص الإنتاج المحلي و يتركون السلعة الأوروبية المقترحة ب 115 دولار (بعد إضافة التعريفة) بعد الاندماج الاقتصادي يتحول خيار المستهلكين الجزائريين إلى السلعة الأوروبية و يشترونها ب 105 دولار و يتركون سلعة باقي العالم المتوفرة ب 110 دولار تحت تأثير التعريفة الجمركية و النتائج تكون كالأتي:

- المستهلكون يكسبون ربحا مقدر ب 5 دولار لكل وحدة مستهلكة و بالتالي ارتفاع رفاهيتهم
- الدولة تخسر ما قيمته 10 دولار من العائدات الجمركية على كل وحدة مستوردة من "س"
- لو لا المعالجة التفاضلية التي اكتسبتها سلعة الاتحاد الأوروبي لاشترى المستهلك الجزائري سلعة باقي العالم ب 100 دولار أي في حالة إزالة التعريفة على سلعة باقي العالم و بالتالي يفقد المستهلك الجزائري 5 دولار على كل وحدة و هذا ما يمثل تحويل التجارة أي إحلال واردات الاتحاد الأوروبي الأقل كفاءة مكان إنتاج باقي العالم الأعلى كفاءة.

حسب هذه النتيجة أو المصطلح فان نمو أو ارتفاع التجارة البينية (ما بين دول الأعضاء) لا يعني زيادة رفاهية الدول الأعضاء في الاتحاد ولكن هذا يتوقف على نوعية الشريك أي إذا كان المزود الأقل تكلفة و أعلى كفاءة.

لقد تناول "بالاسا" BELA BALASSA في كتابه هذين المصطلحين و أشار إلى انه هناك أثار إنتاجية ايجابية و أخرى سالبة للاتحاد الجمركي : " إن الأثر الإنتاجي الموجب هو الاقتصاد في التكلفة الناجم عن تحويل الشراء من مجهر غالي التكلفة إلى مجهر منخفض التكلفة, و من جهة أخرى يلاحظ إن الآثار الإنتاجية السالبة يراد بها التكلفة الإضافية التي يتحملها إنتاج السلعة في القطر الشريك بدلا من إنتاجها في القطر الخارجي لان تحويل التجارة ينقل مصدر الإمداد من المنتج الأجنبي المنخفض التكلفة إلى المنتج الشريك ذو الكلفة العالية"

إن التميز بين خلق التجارة و تحويلها أمر مهم, فخلق التجارة يراد به التجارة الجديدة الناشئة بين دول الأعضاء, في حين أن تحويل التجارة يقصد به تجارة قديمة كانت قائمة ثم حولت من بلد خارجي إلى بلد عضو,كما يترك خلق التجارة أثرا نافعا في الرفاهية أما تحويل التجارة فهو ذو نتيجة غير مؤكدة على رفاهية دول الأعضاء ولكنه بالتأكيد يضر رفاهية غير الأعضاء.

حسب "جاكوب فينر" JACOB VINER يمكن حساب الأثر الايجابي و السلبي للاندماج على كفاءة توزيع الموارد, فالأثر الايجابي نضرب حجم التجارة البينية في الفرق بين نفقة إنتاج السلعة في القطر الأكثر كفاءة و تكلفة إنتاجها في القطر الأقل كفاءة, أما لحساب الأثر الإنتاجي السلبي فنضرب حجم التجارة المحولة في الفرق بين تكلفة الإنتاج في القطرين, و النتيجة النهائية للاندماج تكون بمقارنة الرصيد ما بين الأثر الايجابي و السلبي كما يلي :

- إذا كان الرصيد موجب فان الاندماج سيرفع من رفاهية الدول الأعضاء
- إذا كان سالبا فان الاتحاد يحول دون تحقيق الرفاهية.

إذا فنتيجة الاندماج الاقتصادي مرتبط بالرصيد ما بين خلق و تحويل التجارة و هناك مجموعة من الشروط تؤدي إلى ترجيح الكفة لصالح خلق التجارة وهي :

- ارتفاع القيود قبل قيام الاتحاد, فكلما كانت القيود قبل الاندماج مرتفعة كلما كانت أثار خلق التجارة مرتفعة أي تزداد التجارة البينية,
- انخفاض الرسوم الجمركية على غير الأعضاء بعد الاندماج, فكلما كانت القيود منخفضة كلما كانت أثار تحويل التجارة ضئيلة,
- كلما كان عدد الدول المنطوية داخل الاندماج كبير كلما كان احتمال تواجد شركاء ذو كفاءة إنتاجية كبير و كلما انخفض أثار تحويل التجارة
- التقارب الجغرافي بين الأعضاء مما يجعل تكاليف النقل منخفضة الأمر الذي يقلل من العقبات تجاه خلق التجارة,

- كبر حجم التجارة بين الدول المكونة للاتحاد قبل قيامه. فكلما كانت التجارة بينها كبيرة كلما قل أثر تحول التجارة.

I-2: تفسير النظرية بيانيا

لنتصور عالما مكونا من ثلاث دول ا , ب و ج حيث "ج" يشير إلى باقي العالم و لنتصور تأسيس اتحاد جمركي ما بين "ا" و "ب". تتمثل فرضيات هذه النظرية فيما يلي :

- المنافسة تامة وكاملة حيث لا تستطيع أي دولة أن تؤثر على أسعار السلع
- الدول تعتبر صغيرة PRICE TAKER
- السلع متجانسة أي لها نفس الخصوصيات
- ثبات التكاليف مهما كان حجم الإنتاج مع صغرية تكاليف النقل(منعدمة)

في هذا التحليل سنحاول أن نبينا أثار الاندماج الاقتصادي على الدولة "ا" و الشكل (1) يبين منحنى عرض السلعة "س" في كل من "ب" و "ج" و هي عبارة عن منحنيات مستقيمة و متوازية لأنه لا يمكن لآي دولة أن تؤثر على الأسعار.

Q يمثل منحنى العرض المحلي و هو كأي منحنى يزداد مع ارتفاع الأسعار و D و منحنى الطلب المحلي الذي يتناقص مع ارتفاع الأسعار.

لتحليل أثار الاندماج الاقتصادي على الدولة "ا" يجب أن نميز بين حالة الدولة قبل الاندماج و بعد الاندماج و ذلك كما يلي:

1- قبل الاندماج الاقتصادي:

في هذه الحالة يمكن للدولة "ا" أن تطبق سياسة الحماية التجارية قبل الاندماج كما يمكن أن تطبق سياسة التحرير التجاري. نفترض أن أسعار السلعة "س" تكون في كل الدول الثلاثة كما يلي:

السعر في "ا" < السعر "ب"< السعر "ج" أي Pd<Pb<Pa

1-1 حالة السياسة الحماية التجارية:

في هذه الحالة الدولة "ا" تحمي إنتاجها المحلي بتعريفة جمركية تمكنها من بيع منتجاتها حيث عندما تضاف هذه التعريفة إلى السعر الأقل (سعر ج Pd) يتساوى مع السعر المحلي Pa. انظر الشكل (1)

بالنسبة للسعر المحلي Pa فان الطلب المحلي هو OD و العرض المحلي هو OC أي أن الطلب المحلي اكبر من العرض المحلي أي أن الإنتاج المحلي لا يكفي لإشباع الطلب الأمر الذي يدفع بالدولة "ا" إلى الاستيراد الناقص من الطلب و المتمثل في الكمية CD (انظر الشكل) . هذا الاستيراد يمكن الجولة من الاستفادة من عوائد جمركية تساوي الكمية المستوردة CD مضروب التعريفة الجمركية المطبقة, هذه السياسة التجارية الحمائية تمكن المستهلك من شراء هذه السلعة بثمن مرتفع أي هناك تبديد للموارد حسب نظرية التحرير التجاري.

الشكل (1) : تحليل اثار الاتحاد الجمركي على الدولة "ا"

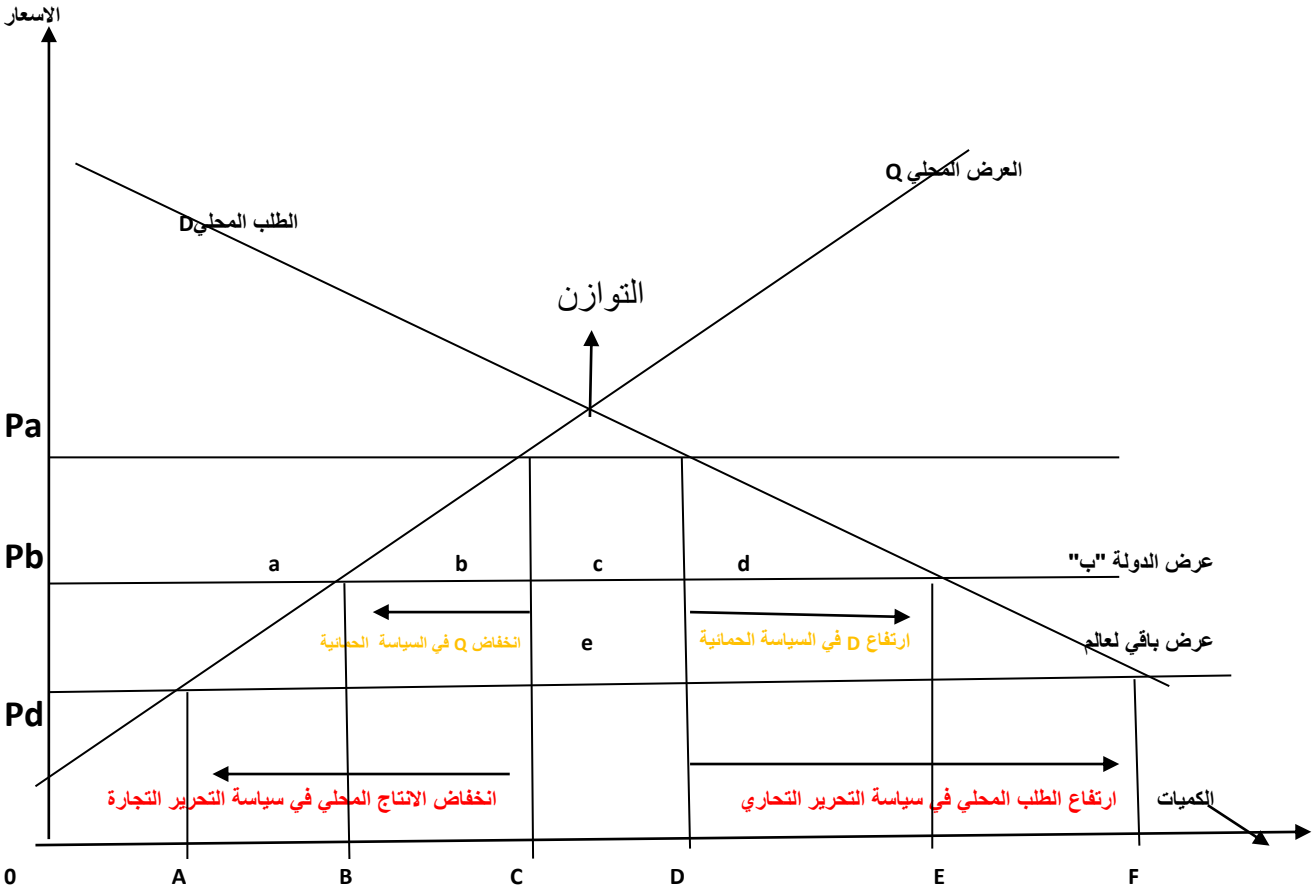

2-1 حالة سياسة التحرير التجاري المتعدد الاطراف :

في حالة التجارة المحررة نلاحظ من الشكل إن الكمية المطلوبة في الدولة "ا" هي 0F وذلك بالنسبة للسعر Pd, و بالنسبة لهذه السعر فان العرض المحلي هو 0A هذا

يعني أن الكمية AF تم استيرادها من الخارج أي من باقي العالم في هذه الحالة رفاهية المستهلك تزداد بشكل كبير.

في هذه الحالة الإنتاج المحلي ينقص بقيمة AC مقارنة بحالة سياسة الحماية التجارية و هذا يمثل المنتجين الذين يزولون بفعل المنافسة لأنهم ينتجون بتكلفة اكبر من تكلفة إنتاجها في "ج" أي بسعر اكبر من Pd.

DF تمثل الكمية الزائدة التي يطلبها المستهلكون في حالة التحرير التجاري و الذي يمثل الارتفاع في رفاهية المستهلكين المحلين.

2- حالة تأسيس الاتحاد الجمركي أو الاندماج الاقتصادي:

في هذه الحالة نفترض أن الدولة "ا" أسست اتحاد مع الدولة "ب" , بالتركيز على الشكل نلاحظ أن "ا" لم يختار الشريك الأمثل لان Pd<Pb و هذا ما سيؤدي إلى عدم الاستغلال الأمثل للموارد و الابتعاد من التخصص الدولي.

- في هذه الحالة, المستهلكون يستفيدون بفعل انخفاض سعر الدولة الشريكة مقارنة بالسعر المحلي حيث أن الأسعار تهبط إلى Pb و الكمية المطلوبة في هذه الحالة هي OE ولكن الدولة تفقد موارد جمركية و تبذر الأموال لأنها تقتني نفس السلعة بسعر اكبر مما هو متوفر في باقي العالم و هي الحالة التي أشار إليها فينر "تحويل التجارة " أي أن الدولة تنفق موارد كبيرة لاقتناء نفس السلعة المعروضة بتكلفة اقل في مراكز أخرى.

بالنسبة للسعر Pb فان العرض المحلي يساوي OB أي انه ينقص بقيمة BC التي تمثل المنتجين الذين يزولون بفعل المنافسة إذ أنهم ينتجون بتكلفة اعلي من تكلفة الإنتاج في "ب".

- إن حساب الأثر النهائي للاتحاد بيانيا يكمن في حساب فائض المستهلكين' خسارة الإنتاج المحلي و أخيرا حساب الخسارة في الموارد الجمركية تم نحسب الرصيد ما بين الفائض و الخسائر في الإنتاج و الموارد الجمركية, طريقة الحساب البياني هي كالآتي:

- فائض المستهلكين: المساحة التي يحددها منحنى الطلب المحلي و السعر المحلي و السعر في الدولة "ب" و محور الترتيب أي المساحة الموضحة في الشكل (1) b+c+d+a

- الخسارة في الإنتاج المحلي: المساحة يحددها منحنى العرض المحلي و السعر المحلي و السعر في الدولة «ب" و محور الترتيب أي المساحة a
- خسارة الموارد الجمركية: e+c

إذا كان الفرق موجبا فان الاتحاد يخلق التجارة و العكس في حالة ما إذا كان سالبا.

إذا فخلاصة القول أن نتائج الاتحاد جد مرتبطة بالشريك أو كفاءة عضو الاتحاد, فان كان ذو تكاليف تنافسية فان الاندماج سيكون خالقا للتجارة و إن كانت تكاليف إنتاجه مرتفعة فان الاتحاد أو الاندماج سيكون محولا للتجارة.

ملاحظة 1 : إن الحكم على نتائج الاتحاد يعود إلى المقارنة بين أثار خلق و تحويل التجارة فان كان خلق التجارة اكبر فان الاتحاد مربح و العكس, و يمكن حساب هذين الأثرين بيانيا كما يلي :

- خلق التجارة: المساحة b+d
- تحويل التجارة: e

الرصيد ما بين الأثرين يعطي لنا نفس نتائج الحساب السابق

ملاحظة 2 : إن عنصر تحويل التجارة جد هام لتقييم الاندماجات الاقتصادية و يمكن الحد أو التقليل منه في الحالات التالية :

- التحويل يكون اقل حدة إذا كان البلد العضو في الاتحاد يطبق تعريفة جمركية منخفضة على غير الأعضاء بعد تكوين الاندماج,
- التحويل يكون ذو وقع خفيف أو ينعدم إذا كانت الدولة العضو تطبق تعريفة جمركية مرتفعة قبل الاندماج تمكنها من بلوغ نقطة التوازن المحلي و بالتالي غياب الاستيراد أي لا يوجد خسارة في الموارد الجمركية بعد الاندماج,
- يمكن الحد من التحويل إذا كانت تكاليف إنتاج الشريك اقرب من تكاليف باقي العالم أو اقل منها.

I-3 : التفسير الحسابي لأثار تحويل و خلق التجارة :

نعود إلى مثال الاندماج الاقتصادي بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي, نفترض إن الجزائر تحمي إنتاجها من البطاطا إذ إن السعر المحلي هو 8دج بينما في باقي العالم يساوي 4 دج و في الاتحاد الأوروبي 6دج, لكي نحمي المنتج المحلي يجب أن نطبق تعريفة مقدرة ب 100% التي تمكن من تساوي السعر الأوروبي الأقل كلفة بالسعر المحلي.

بالنسبة لهذا السعر المحلي فان الطلب المحلي هو140 وحدة بينما العرض المحلي هو 80 و الفرق (140-80 أي 60) يتم إذا استيراده من المركز الأقل كلفة أي باقي العالم في حالة المعالجة الجمركية العادلة. هذا الاستيراد يجلب للجزائر عائد جمركي مقدر ب 240 دج أي 60 وحدة مستوردة مضروب التعريفة الجمركية المتمثلة في 4 دج لكل وحدة مستوردة (60 ×40). (انظر الشكل)

نفترض أن الجزائر أسست اتحاد جمركي مع الاتحاد الأوروبي حيث سعر البطاطا في الاتحاد الاوروبى اقل من السعر المحلي و لكن اكبر من سعر باقي العالم أي أن أوروبا لا يمثل مصدر التزود الأقل كلفة.

الاندماج الاقتصادي سيؤدي إلى انخفاض السعر المحلي, الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الاستهلاك المحلي الذي ينتقل من 140 وحدة إلى 180 (انظر الشكل), هذا التحسن في رفاهية المستهلك يتبعه انخفاض في الإنتاج المحلي الذي ينتقل من 80 وحدة إلى 60 و الذي يمثل المنتجين الذين يزولون بفعل المنافسة.

من اجل تقييم أثار الاندماج على الجزائر يجب حساب الرصيد ما بين فائض المستهلكين و الخسارة في الإنتاج المحلي و العائدات الجمركية أو بطريقة أخرى الرصيد بين خلق التجارة و تحويل التجارة.

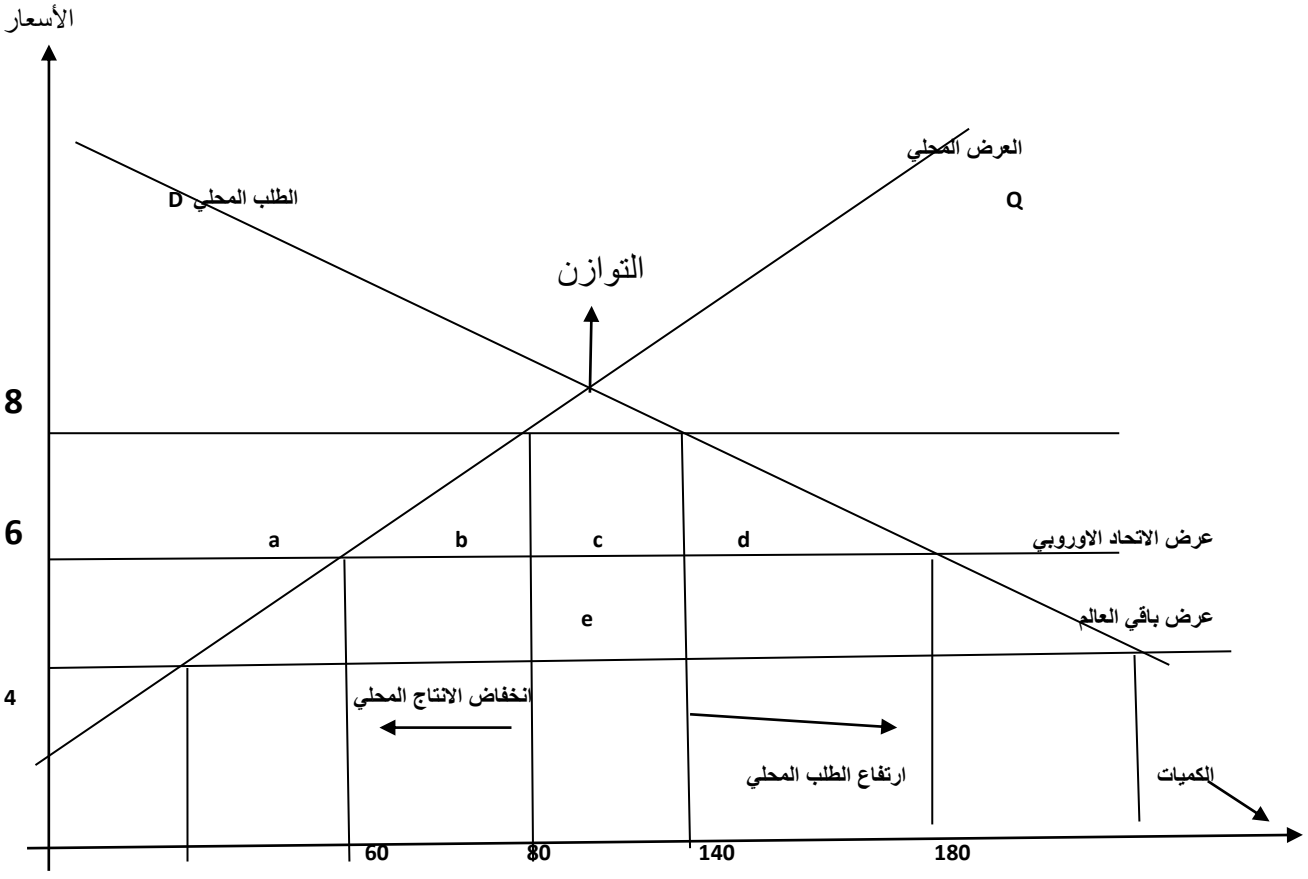

الطريقة الأولى:

- من الشكل نلاحظ أن فائض المستهلكين = مساحة الشبه المنحرف a+b+c+d = مساحة المثلث d + مساحة المستطيل a+b+c= (140-180)×2÷2 + (2×140)= 40+280=320
- الخسارة في الإنتاج المحلي = مساحة الشبه المنحرف a = مساحة المستطيل a+b – مساحة المثلث b= (2×80) –(60-80)×2÷2= 160 -20=140
- الخسارة في العائدات الجمركية السابقة =240 أي المساحة c+e= (80-140) ×4

{ملاحظة: مساحة المثلث = القاعدة × الارتفاع ÷2}

النتيجة النهائية للاتحاد هي الرصيد 320 -140-240= -60 أي عبارة عن اثر سلبي لتحويل التجارة.

الطريقة الثانية :

- حساب اثر خلق التجارة =مساحةb+d = م المثلث d + م المثلث b =40+20=60
- حسابا اثر تحويل التجارة = مساحة المستطيل e=120

النتيجة النهائية هي 60-120 = -60 أي أثار سالب لتحويل التجارة أي هناك تبديد للأموال.

I-4:الحالات التي تمكن من الحد من اثر تحيل التجارة: يمكن الحد من اثر تحويل التجارة في الحالات التالية:

❖ **في حالة الشريك الأمثل و الكفء** : و هذا عندما تكون تكاليف إنتاج الشريك قريبة من تكلفة باقي العالم أو تساويها أي في مثالنا تنتج ب 4 دج أي منحنى عرضها منطبق على منحنى باقي العالم(انظر الشكل) في هذه الحالة لا وجود لآثر تحويل التجارة و يكون الاندماج خالقا للتجارة بقيمة =240 و ذلك كما يلي :

- فائض المستهلكين = a +b+c+d =720
- خسارة الإنتاج المحلي = a=240 الذي يمثل المنتجين الذين يزولون بفعل المنافسة و تكون اكبر من سابقتها لان أسعار الدولة الشريكة أكثر تنافسية.
- خسارة الإيرادات الجمركية =240

النتيجة النهائية = 720- 240-240= 240

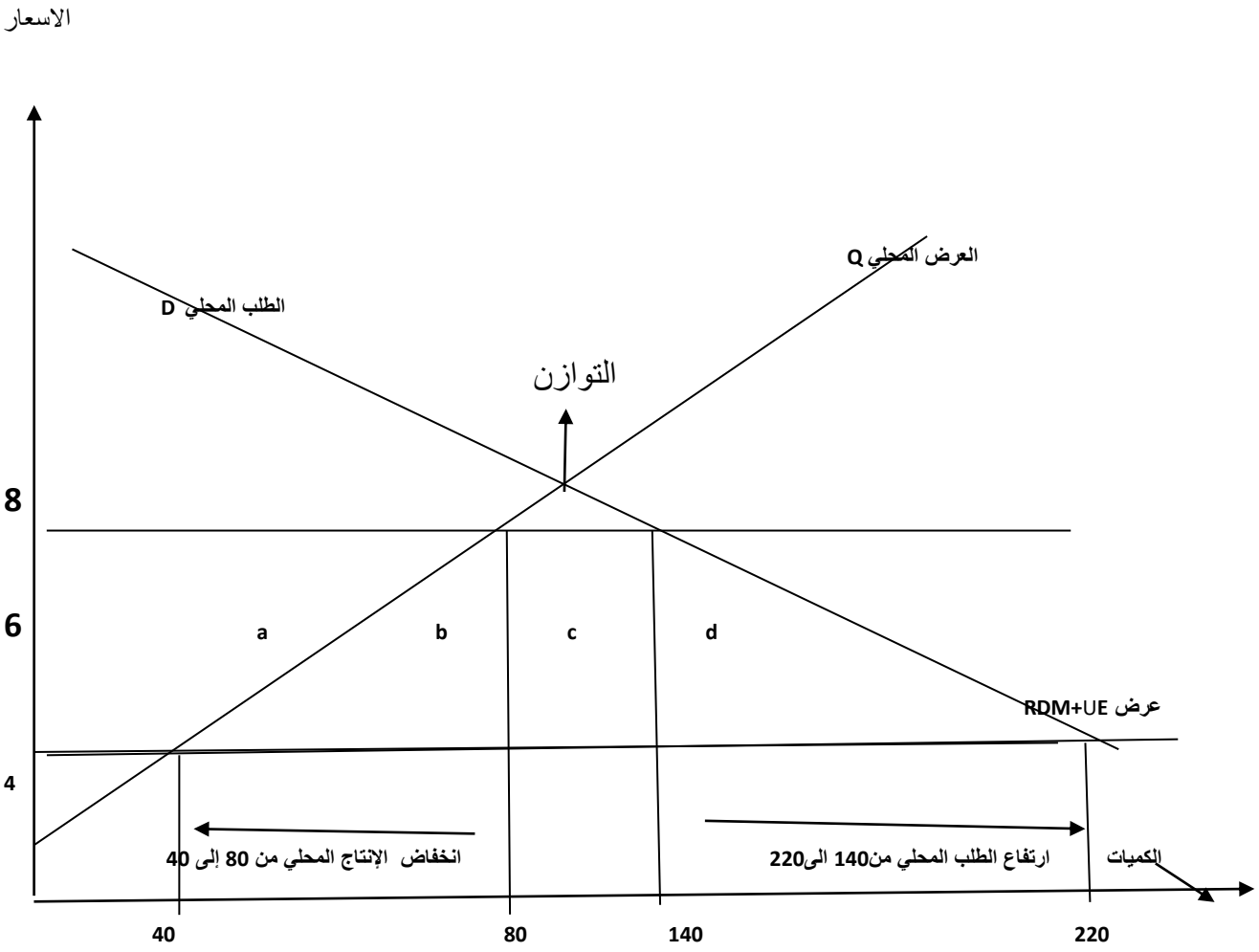

RDM يعني باقي العالم و UE يعني الاتحاد الأوروبي

- **حالة تطبيق الدول العضو (الجزائر) لتعريفة جمركية مرتفعة قبل الاندماج بحيث يتساوى العرض و الطلب المحلي أي السعر المحلي هو سعر التوازن و يساوي في مثالنا 10 دج:**

في هذه الحالة تطبق الجزائر تعريفة جمركية مقدرة ب 150% و بالتالي سعر السلع المستوردة من المصدر الأقل كلفة و هو باقي العالم سيكون 10دج الذي يعطينا حالة التوازن أي أن الجزائر لا تستورد و بالتالي العائدات الجمركية تساوي الصفر قبل الاندماج أي لا يوجد خسارة في العائدات .

في هذه الحالة الكمية المطلوبة من المستهلكين المحليين تتقلص إلى 100 وحدة و عندما تكون الجزائر اتحادا مع أوروبا فان الاستهلاك المحلي سيعرف قفزة نوعية من 100 إلى 180 بينما الإنتاج المحلي سيشهد انخفاضا من 100 إلى 60 وحدة.

الأثر النهائي للاندماج سيكون خلق تجارة مقدر ب 240 و اثر تحيل التجارة ينعدم لان الجزائر لا تستورد و ذلك كما يلي :

- فائض المستهلكين = المساحةc+b+ a = 560
- الخسارة في الإنتاج المحلي = المساحة a = 320

النتيجة النهائية = 320-560 =240

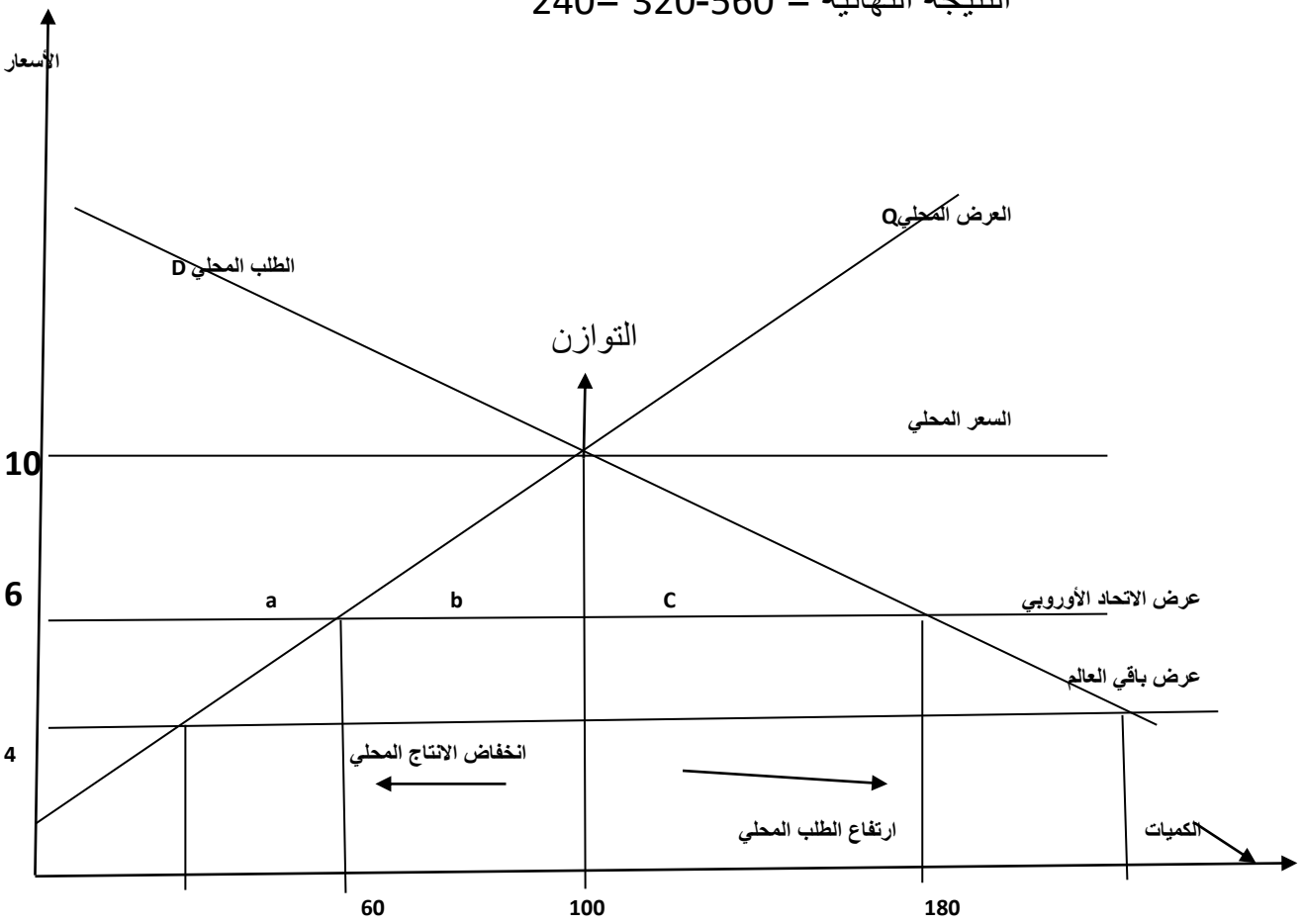

خلاصة: يمكن استنباط 4 حالات ناجمة عن إنشاء الاتحاد بين "ا" و "ب" مع افتراض أن ج يمثل باقي العالم وذلك بالنسبة لسلعة ما:

1- كلا الدولتين "ا" و "ب" منتجتان للسلعة قبل قيام الاتحاد و يوجد بينهما المنتج الأقل تكلفة (ب) في هذه الحالة الدولة "ا" ستحجم عن إنتاج السلعة و تستبدلها بالاستيراد

من "ب" أي هناك خلق التجارة, بما أن "ب" هو الأقل كلفة فإننا نحصل على نفس نتائج التحرير التجاري الشامل.

2- تنتج كلا الدولتين السلعة المذكورة في ظل الحماية التجارية و لا يوجد من بينها من ينتج بأقل كلفة, في هذه الحالة إزالة الحواجز الجمركية سوف يولد تجارة جديدة من المصدر الأقل كلفة إلى المصدر الأعلى كلفة داخل الاتحاد.

3- تنتج الدولة "ب" السلعة المذكورة في ظل الحماية بينما تستوردها الدولة "ا" من الدولة "ج" الأقل كلفة: لهذا فان إزالة الحواجز سيؤدي إلى تحويل التجارة من "ج" إلى "ب" بسبب المعالجة التفاضلية.

4- لا تستطيع كلا الدولتين إنتاج السلعة حتى في ظل الحماية و لهذا فالاتحاد سيكون من دون تأثير.

I-5 : التحليل الحديث لأثر تحويل التجارة :

إن نماذج النظريات الكلاسيكية و النيوكلاسيكية (الكلاسيك الجدد) للتجارة الدولية ترتكز أساسا على تفسير الأسباب المؤدية إلى تحقيق مكاسب خلق التجارة و لكن نظرية الاندماج الاقتصادي تسلط الضوء على تحويل التجارة المرتبط بالمعالجة التفاضلية و التمييزية لسلع دول الأعضاء على حساب غير الأعضاء. سنحاول في هذا العنوان ان نبين بعض العوامل التي من شانها أن تحد من اثر تحويل التجارة و هذا حسب النظرية الحديثة للتجارة الخارجية.

1- اثر تحويل التجارة و تكلفة الإنتاج:

في نظرية HICSHER, OHLIN ET SAMUELSON (HOS) التكاليف الحدية للإنتاج تتجه نحو الارتفاع مع زيادة حجم الإنتاج, في النظرية الحديثة للتجارة الدولية هذه العلاقة معكوسة بفعل إدراج اثر عائد الحجم الأمر الذي اثر على تقييم أثار تحويل التجارة كما يلي:

1-1 حالة تكاليف الإنتاج المتزايدة :

لقد رأينا انه يمكن التقليل من أثار تحويل التجارة في حالة ما إذا كان الشريك ذو تنافسية عالية أي ينتج بتكاليف منخفضة مقارنة مع غير الأعضاء, في حقيقة الأمر أثار تحويل التجارة لا يجب أن تدرس و تحلل بالمقارنة مع الحالة السائدة قبل

الاندماج و لكن بالمقارنة مع الظروف التي تحدث بعد الاندماج أي يجب التساؤل إن كان بإمكان الشريك أن يستجيب للطلب المرتفع داخل الاتحاد في نفس ظروف أو تكاليف الإنتاج, و بالتالي فان كان الإنتاجي الإضافي يكلف الشريك تكاليف جديد و اظافية فان سعر سلعة الدولة الشريكة تكون أكثر مما كانت عليه قبل الاندماج, في مثالنا مثلا ترتفع من 6 إلى 7 دح.

من جهة أخرى فانه و بسبب إنشاء هذا الاندماج فان الطلب العالمي على السلعة سينخفض بسبب انسحاب طلب دول الأعضاء من الطلب العالمي, الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الأسعار في باقي العالم, مثلا ينخفض من 4 إلى 3 دج.(هذا بالخصوص في حال ما إذا كان الاندماج الاقتصادي كبيرا)

في هذه الظروف الفرق بين سعر الدولة الشريكة و باقي العالم يتسع بعد الاندماج من (4-6) إلى (3-7) و هذا ما يؤدي إلى ارتفاع أثار تحويل التجارة.

- حتى في الاندماج صغير أي الذي لا يؤثر على الأسعار العالمية بعد الاندماج و لكن في حالة تكاليف الإنتاج متزايدة فان أثار التحويل سيرتفع.

2-1 حالة تكاليف إنتاج متناقصة:

إن إدراج نظرية التجارة الدولية الحديثة لفرضية التكاليف المتناقصة مع حجم الإنتاج المتزايد أدى إلى عودة التفاؤل فيما يخص طبيعة آثار الاندماج الاقتصادي لصالح أثار خلق التجارة, وبالتالي التأثير على الفرق بين تكلفتي الإنتاج (الأسعار) قبل و بعد الاندماج.

نعود إلى المثال السابق, نفترض في هذه الحالة إن سعر البطاطا انخفض بعد الاندماج بفضل ما يعرف باقتصاديات الحجم الداخلية و الخارجية, في هذه الحالة ارتفاع الإنتاج الناجم عن ارتفاع الطلب داخل الاتحاد يتبع بانخفاض تكاليف الإنتاج لدى الاتحاد الأوروبي ما يؤدي إلى تقارب الأسعار الأوروبية مع أسعار باقي العالم مثلا السعر الأوروبي ينخفض إلى 5 وبالتالي الفرق بين السعرين بعد الاندماج اقل من ما كان عليه قبل و بالتالي أثار تحويل التجارة تتقلص.

إن الأخذ بعين الاعتبار بفرضية تناقص تكاليف الإنتاج أدى إلى إعادة النظر في أهمية الاندماجات الاقتصادية و مكاسبها.

2- الاندماج الاقتصادي و القرب الجغرافي:

إن اغلب الاندماجات الاقتصادي تتم بين دول متقاربة جغرافيا و يعتبر التقارب الجغرافي من بين أهم عوامل نجاح الاتحاد الأوروبي لهذا يعتبر اليونان البلد الذي لم يستفيد من الاتحاد بسب بعدها عن لب و مركز الاتحاد الأوروبي.

إن من بين مستحدثات النظرية الحديثة للتجارة الدولية هي الأهمية البالغة التي تعطيها للقرب الجغرافي الذي يمكن أن يقلص من أثار تحويل التجارة و هذا رغم التطور الكبير لوسائل النقل و الاتصالات.

لقد أدرج بول كروقمان PAUL KRUGMAN مصطلح الاندماج الاقتصادي الطبيعي أو المناطق الطبيعية و التي عرفها على أنها تلك المناطق التي تكون فيها المبادلات التجارية جد متطورة حتى في غياب أي اتفاق اندماج بين دول هذه المنطقة أو رغم وجود عراقيل على المبادلات قبل الاندماج, أي في هذه المناطق المبادلات التجارية فيما بين أعضائها متطورة مقارنة بمبادلاتها مع باقي العالم بسب القرب الجغرافي و في حالة تأسيس الاندماج الاقتصادي فانه سيؤدي إلى تحقيق أهداف ايجابية أي خلق التجارة.

يقول كروقمان :"في المناطق الطبيعية الخسارة المرتبطة بتحويل التجارة تكون محدودة بينما الأرباح المرتبطة بخلق التجارة تكون كبيرة"

II. الآثار الديناميكية للاندماج الاقتصادي :

إن من بين الأهداف الأساسية المخولة للاندماج الاقتصادي هو تشجيع الاستثمار محلي كان أو أجنبي و هذا لا يتحقق إلا أن تمكن الاندماج من تحسين محيط الأعمال و تدعيم مصداقية و شرعية الإصلاحات الاقتصادية و بالتالي إعادة الثقة إلى المستثمرين, و السؤال المطروح هو هل يمكن للاندماج الاقتصادي أن يحقق هذه الأهداف في الدول المتخلفة خصوصا مع التنامي المتزايد للاندماجات ما بين دول متباينة من حيث النمو؟ و هل يمكن لها أن تساهم في أضعاف لوبيات الضغط المعارضة للاصطلاحات الاقتصادية و السياسية؟

مع بروز الجيل الثاني من الاندماجات الاقتصادية تجددت المفاهيم و التحاليل فيما يخص أهميتها و التي لا ترتكز على تحويل التجارة بل على ما يعرف بالاقتصاد السياسي للاندماج الاقتصادي و الذي يرتكز على أهميتها في تشجيع الاستثمار و سنحاول في هذا العنوان أن نبين ذلك بعد الإشارة إلى مسار سياسات الاستثمار داخل الاندماجات الاقتصادية.

II. 1 تطور سياسات الاستثمار في الاندماجات الاقتصادية:

لقد سبق وان اشرنا أن هناك نوعين من الاندماج الاقتصادي اندماج الجيل الأول و الجيل الثاني لهذا اختلفت سياسات الاستثمار في كلا النوعين و ذلك كما يلي:

1- سياسات الاستثمار في اندماجات الجيل الأول :

هذا النوع من الاندماج شاع بعد الحرب العالمية الثانية و في ظروف الحرب الباردة إلى غاية نهاية الثمانينات من القرن الماضي لهذا كانت السياسات الاقتصادية موجهة نحو الداخل و تهدف إلى حماية الصناعة المحلية و الإنتاج المحلي عن طريق سياسة إحلال الواردات تحت تأثير و ضغط نظريات التخلف السائدة آنذاك و هذا بسبب تدهور شروط التبادل الدول المتخلفة (انخفاض أسعار المواد الأولية التي تصدرها و ارتفاع أسعار السلع المصنعة التي تصدرها الدول المتقدمة) .

بعد ذلك انتقلت هذه السياسات من النطاق المحلي إلى النطاق الإقليمي حيث عمدت الدول الأعضاء في الاندماجات الاقتصادية في إفريقيا و أمريكا اللاتينية إلى حماية الصناعة الإقليمية أو داخل الاندماج و إحلال الواردات و كانت الاستثمارات توزع ما بين دول الأعضاء بالاتفاق و التي أظهرت محدوديتها بسبب عدم التفاهم الدول الأعضاء في شان مواطن الاستثمارات.

2- سياسة الاستثمار في اندماجات الجيل الثاني :

بعد فشل السياسات الاقتصادية المطبقة في الدول المتخلفة أثناء الحرب الباردة و انتشار أزمة المديونية و انهيار أسعار المحروقات, قررت هذه الدول التخلي عنها و الدخول في إصلاحات عميقة و جذرية و الانتقال إلى اقتصاد السوق, فأصبح تشجيع و تنمية الاستثمارات من أهم أهداف الاندماجات الاقتصادية, حيث تغيرت وجهة نظر الدول تجاه العولمة الاقتصادية, و أصبحت تطبق سياسات و استراتيجيات موجهة نحو الخارج, أي أصبح هدفها الدخول في الاقتصاد العالمي و ليس الانفصال عنه فأصبحت تتنافس فيما بينها من اجل استقطاب الاستثمار الأجنبي, وقد باشرت هذه الدول في القيام بالعديد من الإصلاحات الجذرية في سبيل ا صلاح منظومة و محيط الأعمال.

في هذا النوع من الاندماجات, انتشرت فيه نوع الاندماجات ما بين دول المتفاوتة من حيث النمو الاقتصادي (شمال- جنوب) حيث تسعى الدول المتخلفة

من خلاله الاعتماد على الدول المتقدمة و اقتصادها القوي لإنجاح الإصلاحات الاقتصادية و إضعاف لوبيات الضغط.

2- II الاندماج الاقتصادي و تحسين مصداقية و شرعية الإصلاحات :

- إن من بين المسائل الجوهرية في الدول المتخلفة التي تسعى إلى إنجاح تجربتها التنموية مشكل المصداقية الذي يعتبر الشرط الأساسي لإعادة ثقة المستثمرين المحليين و الأجانب, و نقصد بمصداقية السياسات استقرارها على المدى الطويل و عدم تعرضها للتغييرات المتكررة و لأتفه الأسباب خصوصا تلك المرتبطة بمحيط الأعمال و الاستثمار لأنها غالبا ما تكون عرضة لقرارات رجال الضغط أو اللوبيات الرافضون للإصلاحات الاقتصادية التي تمس بمصالحهم.

- في غياب المصداقية, المستثمرون يرفضون الإصلاحات و لا يثقون بها لأنهم يخشون تعديلها و تغييرها, و لقد اشرنا من قبل أن من أهداف الاندماج الاقتصادي الحديث هدف فك عقدة الإصلاحات الاقتصادية و بالتالي تحسين المصداقية و الشرعية و إضعاف لوبيات الضغط فما هي الشروط الواجب توفرها في الاندماجات الاقتصادية لكي تحقق هذا المبتغى؟

- لقد أشارت نظريات الاقتصاد السياسي للاندماج الاقتصادي الى مجموعة من الشروط الواجب توفرها و هي:

1- الشرط الأول: طبيعة الاندماج الاقتصادي:

فإذا كان الاندماج الاقتصادي سطحي و لا يهدف إلا إلى تحرير المبادلات التجارية و لا يسعى إلى توثيق و تقريب المعايير و السياسات فلن يحقق هذا النوع من الأهداف الديناميكية.

إن تحقيق مثل هذه الأهداف لا يمكن أن يتحقق إلا في إطار الاندماج الاقتصادي المعمق intégrations en profondeur (انظر الفصل الأول) الذي يتضمن مؤسسات مشتركة و قوانين صارمة و صريحة تفرض الإصلاحات الاقتصادية على الدول الأعضاء و تعاقب السياسات الرديئة وتكافئ السياسات الجيدة مع ضرورة توفر أنظمة لفك النزاعات, وبهذه الطريقة تنجح الإصلاحات لأنه ليس من السهل على لوبيات الضغط أن تعدل أو تغير القوانين و الإصلاحات بما أنها عقود ما بين دول سيادية وليس قوانين محلية مثل الاتحاد الأوروبي.

2- الشرط الثاني: طبيعة الشريك:

يعتقد الاقتصاديون أن الشريك الاقتصادي الأمثل هو ذلك الشريك ذو اقتصاد قوي و مستقر(يمتلك التكنولوجيا أي دولة متقدمة) و يهتم بظروف ومستقبل الدول الأعضاء اقل تطورا في الاندماج خصوصا مستقبل الإصلاحات الاقتصادية و على سبيل المثال الاتحاد الأوروبي الذي وضع معايير لتعويض الدول الأقل نموا (المتضررة) و مساندتها حيث تساهم الدول المتقدمة, مثلا في الاتحاد الأوروبي في ميزانية الاتحاد بنسب كبيرة حي نجد ألمانيا تساهم ب 20% و فرنسا و ايطاليا ب 12%.

الشرط الثالث: القرب الجغرافي

حيث انه كلما كان الشريك قريبا من أعضاء الاندماج الاقتصادي كلما ازداد اهتمامه بمصير الدول الأعضاء فيه, على سبيل المثال الولايات المتحدة الأمريكية أكثر اهتماما بمصير و أوضاع المكسيك (خوفا من تسرب مشاكلها الاجتماعية إلى الوم ا) من اهتمامها بالمغرب الذي تربطه بها اتفاق تبادل حر لأنه بعيد جغرافيا.

من بين الأمثلة التي أشار إليها WINTER ET SHIFF هو مثال منطقة التبادل الحر لشمال أمريكا NAFTA الذي سمح للمكسيك من تحقيق مصداقية السياسات و نجاحها, إذ أشارا إلى الاختلاف في طريقة تعامل المكسيك مع أزمتي 1982 و1994 , ففي 1982 (أزمة المديونية) اعتمدت الحكومة على إستراتيجية الانغلاق على الاقتصاد العالمي و لكن في أزمة 1994(أزمة الصرف) التي عاقبت دخول المكسيك في NAFTA تعاملت المكسيك مع الأزمة بطريقة مختلفة و ذلك بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية و المؤسسات المتعددة الأطراف حيث تهدف إلى استقرار الاقتصاد الوطني و ليس غلقه.

ملاحظة1: اختيار الشريك الاقتصادي المتطور و القوي لا يعني بالضرورة نجاح الاندماج الاقتصادي و أحسن مثال على ذلك اليونان حيث انه رغم انتمائه إلى اكبر اندماج اقتصادي في العالم و أكثره عمقا و احتواءها على مؤسسات مشتركة, و ذلك بسبب غياب الإرادة السياسية و هذا ما أظهرته أزمة المديونية حيث استخدمت الحكومة اليونانية الغش فيما يخص الإفصاح عن حساباتها المالية و عدم احترام معايير الاتحاد الأوروبي.

ملاحظة 2: هناك مجموعة من الاقتصاديين و المتخصصين في نظرية الاقتصاد السياسي للاندماج الاقتصادي يشككون في نواي الدول المتخلفة التي انضمت إلى المبادرات الاندماجية التي اقترحتها الدول المتقدمة(مشروع الاورومتوسطي مثلا) بحجة إنجاح الإصلاحات الاقتصادية و إضعاف لوبيات الضغط نذكر منهم:

- KEBABDJIAN إذ يرى إن الاندماج الاقتصادي مهما كان نوعه سيخلق أثار سلبية اكبر من الآثار الايجابية, و هذه الآثار السلبية (تحويل التجارة) تعود بالفائدة على لوبيات الضغط, لهذا تسعى الحكومات في الدول المتخلفة إلى إبرامها إرضاءا لهم و تحت ضغطهم وليس بهدف تحقيق أثار خلق التجارة التي تعود بالفائدة على طبقة المستهلكين و لا حتى إنجاح الإصلاحات.
- GROSSEMAN ET HALLPEMAN يران من جهتهما أن القادة السياسيين و أصحاب القرار و السلطة يهدفون دائما إلى إعادة انتخابهم في الاستحقاقات المستقبلية لهذا يسعون إلى كسب لوبيات الضغط من اجل ضمان ذلك و لذلك ينقدون إلى إبرام هذه الاندماجات التي لا تعود بالفائدة إلا عليهم. أي إعادة انتخاب القادة السياسيين لا يتحصل إلا بمساندة لوبيات الضغط.
- HIBBOU ET MARTINEZ يقدمان تفسيرا لسبب لجوء الدول المتخلفة و بالخصوص دول جنوب شرق البحر الأبيض المتوسط إلى المشاريع الاندماجية مع الدول المتقدمة , إذ يرون إن السبب يعود إلى دوافع سياسية و ليس اقتصادية تتمثل في رغبة القادة السياسيين إلى لبس لباس أو حلة الشرعية الدولية من دون المرور بإصلاحات اقتصادية حقيقية و عميقة.

3 -II الاندماج الاقتصادي و تطوير الاستثمارات:

هناك عدة دراسات حديثة أثبتت وجود علاقة موجبة بين الاندماج الاقتصادي الاستثمارات نذكر منها دراسة SEGGAZZA ET BALDWIN(1996) و كذا دراسة FORDISH ET BALDWIN (1996) .

هذه الدراسات تثبت وجود هذه العلاقة الموجبة و ذلك مهما كان نوع الاندماج الاقتصادي, أي أنها تحث على أنها تحدث حتى و إن كان الاندماج غبر معمق أي سطحي ولا يشترط أن يظم بلدا متقدما بل تصلح نتائجها حتى على الاندماجات جنوب / جنوب أي ما بين دول نامية(SHIFT ET WINTER) و حتى على التي تقتصر فقط على تحرير المبادلات التجارية.

حسب هذه الدراسات, الاندماج الاقتصادي الذي يهدف إلى تحرير المبادلات التجارية سيؤدي إلى انخفاض تكاليف انتقال السلع الصناعية بسبب زوال العراقيل الجمركية و غير جمركية, وهذا يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع, الأمر الذي يودي إلى ارتفاع الطلب عليها, و بما أن هذه السلع كثيفة من حيث الرأس المال(le capital) فهذا سيؤدي إلى ارتفاع الطلب على الرأس المال أي تشجيع الاستثمار, هذا الاستثمار سيتطلب

استثمارات إضافية في المستقبل (استثمارات الصيانة.....) إذا فالعلاقة الموجبة مثبتة حتى في الاندماجات السطحية التي تقتصر على تحرير المبادلات التجارية فقط.

في حالة الاندماج المعمق النتائج ستكون اكبر لان هذا النوع من الاندماج يهدف إلى تنسيق السياسات النقدية و تحرير انتقال الرأس المال الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض تكاليف القروض الاستثمارية و يزيل كل أشكال التمييز بين المستثمرين و بالتالي يشجع أكثر الاستثمارات.

كما أن الاندماج يسمح للمنتجين باقتناء السلع التجهيزية بأقل التكاليف و بالتالي إمكانية تشجيع الاستثمارات, هذه النتيجة لا يمكن أن تنطبق على أكثر الدول المتخلفة لأنها غالبا ما تطبق تعريفة جمركية منخفضة و حتى منعدمة على وارداتها من الرأس المال قبل الاندماج بهدف تنمية صناعتها المحلية لهذا لا انتظار نتائج ايجابية.

II-4 أثار دينامكية أخرى:

بجانب الآثار السابقة و المكاسب هناك مجمعة من المكاسب الديناميكية الأخرى و المتمثلة في:

- **زيادة درجة المنافسة**: إن الاستفادة الكبرى من تكوين الاندماج تكمن في زيادة حدة المنافسة كنتيجة لإزالة الحواجز بين الدول. فالمنافسة بين الشركات داخل الاتحاد ستشتد الأمر الذي يدفعها إلى الرغبة في دخول أسواق دول الاتحاد و هذا ما يؤدي إلى مكاسب كبيرة في الكفاءة, أي انه عندما يتكون الاتحاد و تزول الحواجز بين الدول, فان المنتجين في كل الدول الأعضاء يجب إن يصبحوا أكثر كفاءة لكي يواجه منافسة المنتجين الآخرين داخل الاتحاد, و بما أن زيادة المنافسة يؤدي إلى تشجيع تطوير استخدام التكنولوجية الجديدة, وكل هذه التطورات ستصب لصالح المستهلكين على شكا انخفاض تكاليف الإنتاج وبالتالي أسعار السلع.

- **تحقيق المزايا الناجمة عن اقتصاديات النطاق او الحجم**: تتلخص هذه المكاسب و المزايا في أنها تؤدي إلى زيادة التخصص ومن ثم زيادة الإنتاج نتيجة انخفاض التكاليف و الاستفادة من الوفورات الاقتصادية المحققة من السوق الموسع, فعندما تتوسع الشركات و تنتج لسوق اكبر فستستفيد من وفورات حجم كبيرة لان زيادة الإنتاج تتطلب أسواقا كبيرة, الأمر الذي يؤدي إلى زيادة أبحاث السوق و تطوير الوحدات الإنتاجية, و بذلك يمكن القول إن اتساع السوق يؤدي إلى تحقيق مزايا اقتصاديات الحجم.

- **التغيير التكنولوجي**: إن توسع السوق و ما ينجم عنه من زيادة المنافسة يحفز على إجراء البحوث و على التطور, و لقد بين بالاسا (BALASSA) العلاقة بين حجم السوق و النشاط البحثي و ذلك ناشئ عن الافتراض المسلم به و هو إمكانية تحقيق الوفورات الواسعة عن طريق البحث و زيادة الإنفاق على البحث على نحو يجاوز الزيادة في حجم السوق عند توسيعها. و يؤكد بالاسا : أن التكامل أو الاندماج يؤدي إلى حصول تقدم تكنولوجي مستقل و ذلك لان الوفورات الواسعة النطاق الناجمة عن البحوث يمكن أن تجني ثمرتها على كلا المستويين المستوى القطري و مستوى الشركة, لأنه من المحتمل كذلك أن يزداد الإنفاق على البحوث و التطوير بعد إزالة الحواجز الجمركية, و بذلك فان احد المميزات الناتجة عن الاندماج الاقتصادي هو إتباع التقدم التكنولوجي في الإنتاج و بالتالي تخفيض التكلفة و زيادة الربحية و هذا يتطلب دعم و تطوير مراكز البحث.

- **تقليص المخاطر و الشكوك**: من شان التكامل الاقتصادي أن يخفض المخاطر و الشكوك و عدم اليقين في التعامل الاقتصادي بين دول الاتحاد, ففي عالم اليوم هناك العديد من العوامل تجعل التعامل الخارجي محاطا بالمخاطر المرتبطة بتعقيد الأنظمة التجارية, و إمكانية تغيير التعريفة من جانب واحد و تغيير الأشكال الأخرى من القيود الجمركية و ترتبط أيضا بأنظمة الصرف و السياسات الاقتصادية بصفة عامة, و لكن الاندماج يميل إلى تعزيز التطور و التنمية بتقليله من تلك الشكوك و عدم اليقين.

هذا و يؤدي التكامل إلى استخدام أفضل الموارد الاقتصادية و كل هذه المكاسب ترمي إلى زيادة رفاهية دول الأعضاء و تشجعها على تكوين تكتلات, و في الواقع فان هذه المكاسب الديناميكية أو الطويلة الأجل هي السبب الذي دفع بريطانيا إلى الانضمام إلى السوق الأوروبية في 1973 و تؤكد الدراسات أن المكاسب الديناميكية اكبر بكثير من الكاسب الاستاتيكية.